

أثر معوقات الاستثمار السياحي على التنمية الاقتصادية – دراسة تطبيقية على قطاع غزة The Impact of Tourism Investment Constraints on Economic Development – An Empirical Study on Gaza Strip

رمزي سمير شكشك¹

¹ جامعة الأقصى (فلسطين)، mr.shakshak@alaqsa.edu.ps

تاريخ النشر: 2021/06/07

تاريخ القبول: 2021/05/31

تاريخ الإرسال: 2021/01/16

ملخص:

عُنيّت هذه الدراسة بالاستثمار السياحي ومحفزاته بقطاع غزة، وإظهار العراقيل والمشاكل التي تحدّ من الاستثمار في السياحة، وسعت لتقديم حلول ومقترحات من شأنها أن تضيق الفجوة الاستثمارية للسياحة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتمثل مجتمع الدراسة في مؤسسات الاستثمار السياحي المرخصة في قطاع غزة، بينما عينة الدراسة من الطبقة الإدارية العليا أو الوسطى في هذه المؤسسات والتي بلغ عددها (123)، واستخدمت الاستبانة كأداة قياس. أظهرت الدراسة أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية متوسطة عكسية بين معوقات الاستثمار السياحي المتمثلة في المعوقات الإدارية والقانونية، الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية والثقافية، والتنمية الاقتصادية في قطاع غزة. وأظهرت النتائج أن البنية التحتية في قطاع غزة غير مشجعة على الاستثمار السياحي، بينما اعتبرت المعوقات السياسية هي الأكثر تأثيراً على هذه الاستثمارات، والمعوقات الإدارية والقانونية هي الأقل تأثيراً. أوصت الدراسة بضرورة وجود خطة استراتيجية شاملة لتنمية السياحة، وتحديث القوانين المتعلقة بالسياحة، واستقطاب التجارب السياحية الناجحة، وإيجاد طرق وآليات بناءً لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في مجال السياحة، والإسراع في إتمام المصالحة الفلسطينية وإعادة إعمار ما دمرته الحروب في قطاع غزة.

الكلمات المفتاحية: سياحة، استثمار، معوقات، التنمية الاقتصادية، الاستثمار السياحي.

تصنيف JEL: L83، P33

Abstract:

This study is concerned with tourism investment and its incentives in the Gaza Strip, and showing the obstacles and problems that hinder investment in tourism, the study sought to presented solutions and proposals that can Narrowing the investment Gap in tourism

The descriptive analytical approach used for this study, the study population was represented by licensed tourism investment institutions in the Gaza Strip, while the study sample was the upper or middle administrative class in these institutions, which reached (123), and the questionnaire was used as a measurement tool. The study shows that there is middle reversing statistical significance between the obstacles of tourism investment represented in the administrative, legal, economic, political, cultural, and economic development in the Gaza Strip. The results showed that the infrastructure in the Gaza Strip is not conducive to tourism investment, while the political obstacles were considered the most affecting these investments, and the administrative and legal obstacles were the least effective. The study recommended the necessity of a strategic plan for developing tourism, updating laws related to tourism, attracting successful tourism experiences, finding constructive methods and mechanisms to encourage local and foreign investment for tourism, and expediting the completion of Palestinian reconciliation and the reconstruction of what the wars have destroyed in the Gaza Strip.

Keywords: Tourism, Investment, Obstacle, Economic Development; Tourism Investment.

Jel Classification Codes : L83, P33

1. توطئة:

يُعد الاستثمار بشكل عام عصباً هاماً ومورداً رئيسياً للتنمية الاقتصادية، أما الاستثمار السياحي وباعتباره جزءاً من الاستثمارات الإجمالية للدول فينظر له أنه المؤشر الحقيقي للتطور الاقتصادي وأحد الطرق الناجحة لاستثمار وتنمية الموارد البشرية. حيث تشهد فلسطين تبايناً في عوائد السياحة تبعاً لتقلب الظروف السياسية والأمنية التي تعانيها منذ الاحتلال إلى الآن. فالمساهمة الاقتصادية المتواضعة للسياحة بلغت عام 2012 من الناتج القومي حوالي 326 مليون دولار، أي ما يساوي 4% فقط، ويعطي ذلك مؤشراً على مساهمة هذا القطاع التشغيلية، حيث بلغ عدد العاملين في المنشآت السياحية حوالي 23000 عامل، وهو ما يمثل 6% من القوة العاملة الفلسطينية¹. وعلى مرّ العقود الماضية لم تستطع فلسطين استغلال ثرواتها السياحية المتاحة، ويرجع هذا إلى تراكم جملة من المعوقات التي تقف أمام الاستثمار في السياحة في فلسطين، وبقطاع غزة المحاصر على وجه الخصوص. وقد ركزت الدراسة على أهم معوقات الاستثمار السياحي في قطاع غزة.

مشكلة الدراسة: بالرغم من الظروف السياسية الصعبة التي تعصف بالمنطقة العربية؛ إلا أن بعض تلك الدول والمساهمة بنيتها الطبيعية السياحية إلى بنية فلسطين وصلت إلى مستوى مُرضي للتنمية السياحية وتمكنت من التغلب على بعض معوقات الاستثمار السياحي فيها، في حين تعثرت فلسطين بظروفها الاستثنائية.

وبناءً على ما تقدم يمكن حصر مشكلة الدراسة بالسؤال الجوهرى التالي:

ما هو أثر معوقات الاستثمار السياحي على التنمية الاقتصادية في قطاع غزة؟

أهداف الدراسة:

- التعرف بالاستثمار السياحي ومختلف مجالاته.
- التعرف على أهم التحفيزات الممنوحة للمستثمرين في القطاع السياحي في فلسطين ومقارنتها بالدول المجاورة.
- تسليط الضوء على القوانين المنظمة للنشاط السياحي في فلسطين.
- بيان أهم العراقيل والمشاكل (الإدارية، الاقتصادية، السياسية، الثقافية والاجتماعية) التي تواجه المستثمرين وتوضيح آثارها على الاستثمار السياحي في فلسطين.
- تقديم حلول واقتراحات وتوصيات للحكومة والمستثمرين من شأنها تضيق الفجوة الاستثمارية للسياحة في فلسطين.

أهمية الدراسة:

- تستقي الدراسة أهميتها من أنها تساعد في الوقوف عند نقاط القوة والضعف في القطاع السياحي مما يساعد المنشآت السياحية في تعديل مسارات عملها لتناسب مع التنمية السياحية.
- تساعد المستثمرين المحتملين بتوفير المعلومات الكافية التي من شأنها مساعدتهم في اتخاذ قرار الاستثمار في السياحة.
- تساهم الدراسة بمعلومات من شأنها أن تحت الحكومة على تعديل قوانين الاستثمار في السياحة بما يتناسب مع التطور العالمي، لتساهم في جذب الاستثمارات السياحية لفلسطين ومنطقة الدراسة خصوصاً.

منهج الدراسة: استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث إن مجتمع الدراسة تتكون من الطبقة الإدارية العليا في جميع منشآت الاستثمار السياحي في قطاع غزة المرخصة من وزارة السياحة والآثار والتي بلغ عددها (123) مؤسسة، واستخدم الباحث أسلوب الحصر الشامل لهذه المؤسسات، واستخدمت الاستبانة كأداة جمع بيانات. فيما تعتبر البيانات الرسمية شحيحة في قطاع غزة وغير مدرجة في بيانات مركز الإحصاء الفلسطيني في السنوات الأخيرة نتيجة لظروف الانقسام السياسي الفلسطيني، حيث اعتمد الباحث البيانات المتوفرة، إضافة إلى البيانات التي قام بجمعها من خلال أداة الدراسة.

الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات المحلية والإقليمية والدولية التي تناولت السياحة والاستثمار فيها، إلا أنه يمكن ذكر أهم الدراسات التي ساهمت في ثراء موضوع الدراسة على النحو التالي:

- دراسة المخاطرة (2017)، بعنوان: "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي في دول المغرب العربي"².
- دراسة سعيد، إبراهيم (2017)، بعنوان: "مقومات الاستثمار السياحي في محافظة اللاذقية"³.

- دراسة حيزية (2016)، بعنوان: "معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر - مخطط التهيئة السياحية 2025- دراسة نموذجية لولاية الشلف" ⁴.
- دراسة سالم (2016)، بعنوان: "فرص الاستثمار السياحي في مصر: الإمكانيات والقيود" ⁵.
- دراسة، محمود، حسن وآخرون (2016) "تأثير الاستثمار السياحي العربي على حجم السياحة العربية البينية إلى مصر" ⁶.
- دراسة MEYER (2015)، بعنوان: "The role and impact of tourism on local economic development: A comparative study" ⁷.
- دراسة العرجة، (2013)، "معوقات الاستثمار في قطاع غزة وسبل التغلب عليها" ⁸.
- دراسة حمّاد (2013)، "معوقات التنمية السياحية في فلسطين الضفة الغربية وقطاع غزة، دراسة في جغرافية السياحة" ⁹.
- دراسة اسماعيل (2009)، "مشاكل ومعوقات السياحة وأثرها في جذب الاستثمارات- دراسة حالة ولاية البحر الأحمر" ¹⁰.

2. الاطار المفاهيمي للسياحة والاستثمار السياحي:

- 1.2. عرّف الاستثمار على أنه نشاط اقتصادي يتمثل بالتخلّي عن جزء من استهلاك اليوم، ويتطلع إلى زيادة المخرجات في المستقبل، ويتضمن رأس مال مادي ملموس، رأس مال بشري، أو استثمارات غير ملموسة ¹¹.
- 2.2. أما الاستثمار السياحي، فيعرفه بيارماس Pierre Masse على أنه: "تلك الأموال التي تقبل المنشآت السياحية دفعها حالياً مقابل أرباح مستقبلية عن هذه الأموال" ¹².

3.2. والسائح عرّفه مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد في روما عام 1963 السائح بأنه "الشخص الذي يسافر إلى بلد أخرى غير البلد التي بها موطنه الأصلي، ويقيم بها لمدة تزيد على 24 ساعة دون أن تطول إقامته إلى الحد الذي يُعدّ فيه البلد الأجنبية موطناً له" ¹³. وبالتالي فسياحة هي النشاط المتمثل بالسفر بهدف الإستفادة الروحية والجسدية والذي يؤدي لتحسين اقتصاد البلد المضيف نتيجة ما ينفقه السائح.

3. مقومات الاستثمار السياحي: يوجد العديد من الطرق للاستثمار في السياحة، ويعتبر الاستثمار في البنية التحتية من أهمها، حيث تجهيز المنشآت والمرافق الأساسية التي يحتاجها السائحون الطرق والكباري والكهرباء والغاز وتمديدات الصرف الصحي وغيرها. بينما يتطلب الاستثمار السياحي في هذه المجالات وغيرها وجود مناخ استثماري جيد، ويقصد بذلك مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتتأثر بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية، ويمكن التعرض لمكونات المناخ الاستثماري كما يأتي ¹⁴:

1.3. البيئة السياسية: ويقصد بها وجود نظام سياسي مستقر وموقف داعم للقوى السياسية فيما يتعلق بالمشروعات الاقتصادية، ونقيض ذلك يعتبر معيقاً للاستثمار.

2.3. الاستقرار الأمني: يحتاج المستثمر إلى بيئة ذات استقرار أمني واضح. وبذلك فإن عدم الاستقرار الأمني يساعد على هروب رأس المال إلى خارج الوطن والبحث عن بيئة مستقرة أخرى.

3.3. البيئة الضريبية المناسبة: بالنظر لما تشكله التشريعات الضريبية من مُعيق أمام اتساع وانتشار الاستثمارات فإن اتساع الضريبة قد تشكل نسبة مرتفعة يتم حسنها من التدفقات النقدية المتوقعة من المشروعات الاقتصادية المقترحة؛ لذا فإن البيئة الضريبية المناسبة هي إما تشجيع هذه الاستثمارات بإعفاءات ضريبية محددة بزمان معين، أو تقليل نسبة الضريبة التي تُستوفى من أصحاب الاستثمارات السياحية.

4.3. البيئة الاقتصادية: وهي وجود اقتصاد مستقر يخلو من المشكلات الاقتصادية الكبيرة كانهخفاض الإنتاج وارتفاع التكاليف وزيادة الطلب دون وجود إنتاج مقابل هذا الطلب، أو وجود عرض أو زيادة العرض دون وجود طلب، إضافةً إلى مشكلات أخرى قد تظهر، أن وجود مثل هذه المشكلات يخلق أمام المستثمر بيئة غير آمنة اقتصادياً قد تؤدي إلى إلغاء أو تأجيل قرار الاستثمار.

5.3. وجود مَدخرات: المدخرات هي ما يفيض عن حاجة المستهلك، أو هو تنازله عن استهلاك آبي آملاً في الحصول على عائد جيد عن استثمار مدخراته في المستقبل، ويحتاج ذلك إلى دعم وإسناد من السياسة المالية للدولة بشكل عام.

6.3. البيئة القانونية: حيث يتطلب وجود تشريعات قانونية ومالية تساهم في تسهيل مهمة المستثمر كالإسماح بالاستيراد لتلبية احتياجات ومتطلبات المشروع الاستثماري المقترح أو تصدير ما ينتج إلى الأسواق التي يراها المستثمر مناسبة.

7.3. الأسواق المالية: يعتبر وجود الأسواق المالية هاماً لضمان نمو الاستثمارات المحلية أو الأجنبية، بحيث يجب أن تتوفر كل المقومات المناسبة لتسهيل على المستثمر تحقيق غايته ومتطلباته فيما يتعلق بالاستثمار بالأسهم والسندات والأوراق التجارية.

4. محددات نمو الاستثمار السياحي¹⁵: فضلاً عن المحددات الأساسية للنمو السياحي والتي تتمثل في مستوى الدخل وتوزيعه، درجة التحضر ومستوى التعليم، والهيكل الاجتماعي وغيره، فإن هناك محددات تتعلق بأوضاع الدول والتي من أهمها:

4.1. الموقع الجغرافي الملائم: يساهم اختيار موقع الاستثمار على التدفق السياحي، ويعتبر الموقع المناسب القريب من الأسواق الرئيسية المصدرة للسياحة عاملاً أساسياً في صناعة سياحة ناجحة، حيث نفقات النقل من وإلى المنطقة السياحية تمثل أهمية نسبية كبيرة للسائح.

4.2. التخطيط السياحي الواعي: يحصل التخطيط السياحي الواعي من خلال حصر وتعبئة الموارد والطاقت السياحية في المجتمع، ومن ثم استخدامه استخداماً أمثل للوصول إلى تحقيق أكبر معدل ممكن للنمو السياحي. وعلى ذلك فالتخطيط السياحي ينطوي على تحديد الأهداف، تقدير الموارد، تحديد حجم الاستثمارات ووسائل تمويلها واختيار المشروعات التي تتطلبها أهداف الخطة¹⁶.

4.3. التسويق السياحي الفعال: تتضح أهمية التسويق السياحي من خلال خلق آلات تسويق مستحدثة والحث على الإبداع والابتكار، فمن خلال الدعاية والإعلان يجعل المستهلك على اتصال دائم بالمنتج السياحي¹⁷. ومن أهداف التسويق السياحي أيضاً تحقيق السمعة الطيبة للمنتج السياحي، والعمل على تنمية الحركة السياحية للوجهة السياحية، ورفع مستوى جودة الخدمات السياحية وتنوعها، وخلق أنشطة مختلفة تشجع على زيادة معدل إنفاق السائحين¹⁸.

5. التنمية الاقتصادية:

تمحورت غالبية تعريفات التنمية الاقتصادية التقليدية القديمة حول قدرة الاقتصاد على تحقيق زيادة سريعة في معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي GDP^{*}، وكان يُنظر للتنمية على أنها ظاهرة اقتصادية تحقق من خلالها زيادة سريعة في إجمالي الناتج القومي ونصيب الفرد منه، واحتلت مشكلات الفقر والبطالة وتوزيع الدخل أهمية ثانوية آنذاك. ولقد شاب هذه الرؤية التقليدية الكثير من القصور، فبعض الدول حققت زيادات كبيرة في دخلها القومي نتيجة أسباب طارئة ولم يكن وليد تنمية اقتصادية حقيقية، كما أن هذه التعريفات أهملت الجوانب الاجتماعية والثقافية والبيئية. وكتيجة للمفهوم الضيق للتنمية والقصور الكبير الذي شاب هذا المفهوم تم إعادة النظر في مفهوم التنمية الاقتصادية، فأصبح ينظر للتنمية الاقتصادية كمفهوم لا يقتصر على الجانب الاقتصادي فقط؛ وإنما يشمل جوانب أخرى ثقافية واجتماعية وبيئية، وهو ما يعرف بالمفهوم الشامل للتنمية.

وعليه؛ فالتنمية الاقتصادية، "هي عملية مقصودة ومخططة تهدف إلى تغيير البنية الهيكلية للمجتمع بأبعاده المختلفة لتوفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع؛ ولهذا فإن التنمية أشمل وأعم من النمو، وأن التنمية ليست فقط ظاهرة اقتصادية بل هي تتضمن أيضاً محتوى اجتماعي"¹⁹.

وقد قدم الاقتصادي الهندي أمارتيا سن A. Sen^{*} تعريفاً موسعاً للتنمية، حيث اعتبرها عملية توسيع حريات البشر الحقيقية لخدمة رفاهيتهم وحقوقهم السياسية والاجتماعية²⁰. كما وكان لـ "سن"، تعريفاً ملهماً للتنمية البشرية حيث عرفها بأنها "تنمية الناس بالناس وللناس". أما المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هيئة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية فيعرف التنمية بأنها: "تنمية المجتمع من الإجراءات الشاملة التي تستخدم لرفع مستوى المعيشة وتركيز اهتمامها أساساً على المناطق الريفية"²¹. وظهر مفهوم التنمية المستدامة وهي تنمية تسعى لاستغلال الموارد الطبيعية بشكل أمثل ودون إلحاق الضرر بالأجيال القادمة، وهي تتميز بأنها متجددة وقابلة للاستمرار ولا تتعارض مع البيئة، وقد تم دمج مفهوم التنمية البشرية والتنمية المستدامة ليظهر مفهوم جديد وهو التنمية البشرية المستدامة.

6. معوقات الاستثمار في الدول العربية: إن نجاح أي دولة في تحسين مناخ الاستثمار يتطلب توفير عدد من العوامل، بعضها ملموس كالبنية التحتية من مطارات وموانئ ومصادر الطاقة والمياه ووسائل الاتصالات، والبعض الآخر غير ملموس كالمؤسسات والنظم والسياسات والتشريعات. ويتجاوز مفهوم مناخ الاستثمار النواحي الاستاتيكية كالوفرة النسبية للموارد المادية والبشرية، ليمتد إلى البحث في النواحي الديناميكية كمستوى المهارات والكفاءات التكتيكية والتنظيمية السائدة في الموقع المعني، فضلاً عن مستوى البحث والتطوير ومدى كفاءة النظام المحاسبي والإداري والقضائي²².

وتبذل الدول العربية جهوداً كبيرة لتحسين المناخ الاستثماري من خلال تهيئة أوضاع وظروف مناسبة لجذب الاستثمار، لكن ما زالت الكثير من العقبات تعاني منها غالبية الدول العربية، ويمكن إنجاز هذه العقبات فيما يلي²³:

6.1 مجموعة العقبات البنيوية: من أهم هذه العقبات النقص في البنية التحتية من طرق ومواصلات واتصالات وموانئ ومطارات، بالإضافة إلى ضعف السوق المحلي وانخفاض مستوى الدخل الفردي، مما يؤدي إلى ضيق الطاقة الاستيعابية للسوق، وضعف أسواق المال وحدثة تنظيمها وصغر حجمها.

6.2 مجموعة العقبات القانونية: والمتمثلة في التراخي في تحديث قوانين الاستثمار في بعض الدول العربية أو انعدامها، وكذلك غياب الاستقرار في التشريعات الاستثمارية حيث تكون عرضةً للاجتهد في تفسير نصوصها ما يجعل المستثمر قلقاً.

6.3 مجموعة العقبات الاقتصادية والمالية: وتتمثل هذه العقبات في تأرجح الاستقرار الاقتصادي في بعض الدول العربية ومحدودية توفير الادخار المحلي، وتدهور العملات المحلية وتعدد أسعار الصرف بالإضافة إلى سيطرة القطاع العام أو بعض الشركات الاحتكارية.

6.4 مجموعة العقبات التنظيمية والإدارية: تعتلّ المعاملات الحكومية في الدول العربية بالبيروقراطية، بالإضافة لتعدد تعدد مراكز اتخاذ القرار وتضارب المسؤولية، مما يؤثر على انخفاض الرغبة في الاستثمار، كما يعد نقص المعلومات من أكبر العقبات التي تواجه المستثمرين؛ فعدم توفر خارطة استثمارية واضحة يمثل عقبة أمام المستثمرين الأجانب والوطنيين على حد سواء. وتعاني معظم اقتصاديات الدول النامية بشكل عام من نقص المعلومات؛ فالبيانات الصادرة عن المراكز الإحصائية غالباً ما تكون غير دقيقة ولا تقيس الواقع الفعلي، وهذا بالطبع نتيجة للفساد الإداري والمالي²⁴.

6.5 مجموعة العقبات السياسية والاجتماعية: ومن أهم هذه العقبات انعدام الاستقرار السياسي في بعض الدول العربية ووجود الخلافات الحدودية التي صنعها الاستعمار والاحتلال على مدى العقود الماضية، بالإضافة لصعوبة التعامل مع الثقافات الاجتماعية المعقدة كالعادات والتقاليد التي لا يتوافق معظمها مع التطور الاجتماعي الحالي.

ولا شك أن تلك العقبات لها آثارها السلبية الواضحة على تدفق السائحين بشكل عام، كما وتؤثر على إجمالي الناتج المحلي، كما وتسهم في الحد من العمالة أيضاً. وما سبق يتبين أن الاستثمارات السياحية الفعالة لها آثارها الإيجابية على السياحة، والتي يمكن من خلالها الارتقاء بالدولة ككل في حال كانت السياحة قطاعاً رائداً من خلال استخدام استراتيجيات التنمية الاقتصادية المناسبة. ويمكننا أن نتخيل كيف يمكن أن تكون هذه المساهمات في حال كانت هناك معوقات وعقبات للاستثمارات السياحية، وما الذي يمكن أن نخسره البلاد نتيجة لذلك.

7. الإطار القانوني للاستثمار والاستثمار السياحي في فلسطين:

تعرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار*، مناخ الاستثمار بأنه مجموع الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية المكونة للبيئة التي يتم فيها الاستثمار. كما و يُعرف تشجيع الاستثمار بأنه الأحكام الواردة في اتفاقات الاستثمار الدولية التي تستهدف على نحو مباشر تشجيع الاستثمار الأجنبي الخارجي أو الداخلي من خلال تدابير معينة تتخذها الأطراف المتعاقدة. وعلى ذلك فإن الأحكام العامة التي كثيراً ما تردّ في اتفاقات الاستثمار الدولية والتي لا تحدد أي تدابير معينة، مثل الالتزام المتبادل بأن "يشجع كل طرف ويعزز الاستثمارات في أراضيه من جانب مستثمري الطرف الآخر"²⁵.

ومن الواضح أن تأثير العوامل والمحددات السياسية والأمنية المعاكسة لبيئة التنمية والاستثمار التي سادت في فلسطين بعد العام 2000* كان كبيراً، وفاق حتى التأثيرات المصاحبة لرزمة الإعفاءات والتسهيلات المقدمة للمستثمرين في القانون الفلسطيني. وساهمت هذه العوامل في خلق بيئة طاردة للاستثمارات مما انعكس سلباً على مستوى الاستثمارات الخاصة، حيث شهدت الفترة التالية لهذا العام تراجعاً كبيراً في نسبة الاستثمارات الخاصة، وبلغ معدل التراجع التراكمي في الاستثمارات أكثر من 38% عن مستواها عام 1994. كما تراوحت نسبة الاستثمارات الخاصة إلى الانتاج المحلي الفلسطيني بين 13-15% في السنوات الثلاثة عشر الأخيرة مقارنة بحوالي 22% عام 1999²⁶.

7.1. قوانين الاستثمار في فلسطين ومحيطها:

قام المشرّع الفلسطيني بإصدار قانون الاستثمار أسوةً بباقي الدول المجاورة لتشجيع الاستثمار، فقد كانت نصوص القانون مستوحاة من تجارب دول عربية وغير عربية مجاورة، مع مراعاة للوضع الاقتصادي الفلسطيني وبيئة الأعمال في فلسطين. ومن خلال المراجعات نجد أن

هناك بعض التشابه بين مزايا قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني وقوانين تشجيع الاستثمار في الدول والمناطق المجاورة فيما يخص الاستثمار المحلي، أما فيما يخص الاستثمار الأجنبي لم يمنح القانون الفلسطيني مزايا وضمانات كباقي الدول²⁷.

وبمقارنة بنود قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني رقم (1) للعام (1998) مع قانون الاستثمار المصري للعام (1997) فيما يخص المشاريع والقطاعات التي تدخل ضمن القائمة التي تُعفى من الضرائب في القانون، نجد أن أحكام القانون المصري تسري على جميع الشركات والمنشآت أيّاً كان النظام القانوني الخاضع، وفي أي من المجالات كالإسكان الذي تؤجر وحداته بالكامل خالية لأغراض السكن غير الإداري، والتأجير التمويلي، وضمان الاكتتاب في الأوراق المالية، وإنتاج برامج وأنظمة الحاسبات الآلية²⁸، في حين أن القانون الفلسطيني لتشجيع الاستثمار لم يمنح هذه المشاريع ميزة الإعفاء، حيث يجب تضمين هذه الأنشطة الاستثمارية السابقة الذكر في القانون الفلسطيني، والتي تجاهلتها أيضاً التعديلات التي شرّعت عام 2014²⁹. وبينما تفرض الدول المجاورة قيوداً على تحويل النقد الأجنبي كالأردن ومصر، وتراقب جيداً حسابات صرف مؤسسات الاستثمار الأجنبية والمصدري، نجد أن القانون الفلسطيني ألغى هذه القيود.

وفيما يتعلق بقانون السياحة السائد في الأراضي الفلسطينية وهو قانون السياحة المؤقت رقم (45) لسنة 1965، وهو القانون المأخوذ من القانون السياحة الأردني قديم إذا ما قورن بما حدث من تطورات دراماتيكية في دول العالم فيما يتعلق بالسياحة والاستثمار السياحي والاهتمام العالمي الكبير في قطاع السياحة ووجود منظمات وهيئات دولية راعية للسياحة ومشجعه له. وتسعى وزارة السياحة والآثار الفلسطينية لاعتماد قانون سياحي جديد يلبي متطلبات التنمية السياحية وتنمية الاستثمارات السياحية في الأراضي الفلسطينية، والذي نأمل أن يسهم في النهاية بجلب استثمارات أجنبية ومحلية سياحية قادرة على رفد الاقتصاد الفلسطيني بالعائدات التي من شأنها أن تدعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

وبشكل عام يعتبر قانون الاستثمار السياحي جزءاً لا يتجزأ من قانون الاستثمار الفلسطيني رقم (1) لسنة 1998، حيث خصّت المادة (35) من قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني على:

- يُعفى الأثاث المستورد للفنادق والمستشفيات من الجمارك والضرائب.
 - تُعفى الأدوات والمعدات الكهربائية والإلكترونية للمشاريع السياحية بما في ذلك الفنادق من الجمارك والضرائب.
- وفيما يتعلق بالقانون السياحي الفلسطيني بشكل عام، فهو يهدف من خلال السلطة إلى تشجيع السياحة، وتطويرها، وتنمية الموارد السياحية، واستثمارها لزيادة الدخل القومي، ونشر التفاهم بين الشعوب وتحقيقاً لهذه الغاية تقوم السلطة بالوظائف والأعمال التالية (المادة 4) من قانون السياحة الفلسطيني:
- المحافظة على المواقع السياحية، وتطويرها، والعناية بالمعالم الأثرية، وتجميلها، بالتعاون مع دائرة الآثار.
 - الإشراف على الصناعات السياحية، ومراقبتها، وتنظيمها، وتطويرها، لرفع مستوى الخدمات التي تُقدّم للسائحين.
 - العمل على توفير وسائل الراحة والترفيه للسائحين، وتسهيل المعاملات المتعلقة بهم بالتعاون مع الجهات المختصة، والمنظمات السياحية داخل الدولة الفلسطينية وخارجها.
 - وضع وتنفيذ برامج شاملة متكاملة للدعاية السياحية، بالتعاون مع الصناعات السياحية.
 - القيام بأية أعمال أخرى تقررها السلطة لتحقيق أهدافها.

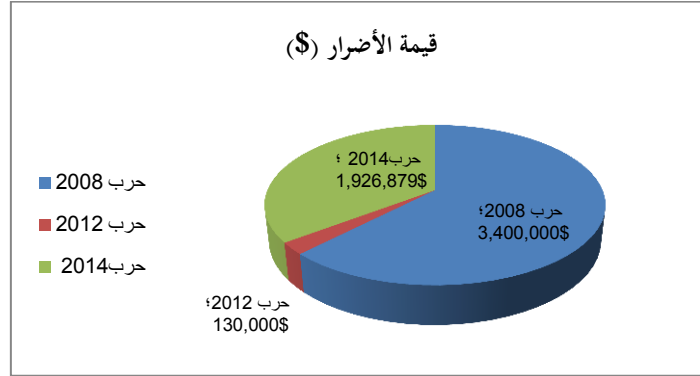
8. الاستثمار السياحي في قطاع غزة:

يتمثل الاستثمار السياحي في قطاع غزة بمجموعة من الاستثمارات المنتشرة على ساحل البحر غالباً، ورغم ضيق مساحة قطاع غزة والذي تبلغ حوالي 360 كم²، تتنوع فيه المنشآت السياحية والتي تتألف من المطاعم والفنادق والمنتجعات السياحية، ومدن الملاهي وحدائق الحيوانات والنوادي السياحية والمساح والشاليهات، قد عمدت وزارة السياحة والآثار الفلسطينية في قطاع غزة بإصدار عشرات الرخص الاستثمارية المؤقتة للقطاع السياحي في الفترة ما بين (2008-2016)، وبلغ عدد المؤسسات السياحية الاستثمارية في قطاع غزة مع نهاية العام 2016 (246) مؤسسة سياحية.

ساهمت الحروب الإسرائيلية المتتالية على قطاع غزة (2008، 2012، 2014)، واستفزازات الاحتلال شبه اليومية إلى تدمير الاقتصاد الفلسطيني، وكان التأثير كبيراً على القطاع السياحي والذي يعد من أكثر القطاعات حساسيةً، فقد دمر الاحتلال المنشآت السياحية

ما بين تدمير كلي وجزئي. ووفق الإحصاءات الرسمية لخسائر الحرب؛ فإن الخسائر المباشرة للقطاع السياحي الناتجة عن تلك الحروب قاربت (6) مليون دولار أمريكي، حيث كان لحرب 2008 الأكثر تدميراً على القطاع السياحي بنسبة 62% من إجمالي قيمة الخسائر للحروب الثلاثة يليها حرب 2014 بنسبة 35%، بينما وصلت الخسائر غير المباشرة ما يزيد على (14) مليون دولار³⁰.

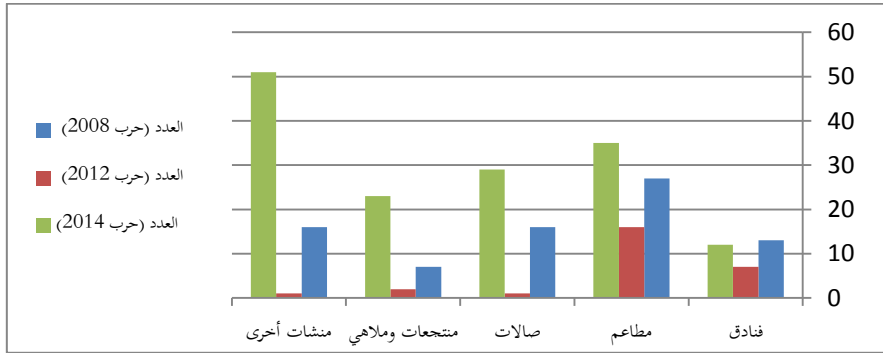
شكل رقم (1) قيمة ونسب الأضرار لكل حرب على قطاع غزة



*المصدر: تقرير الإدارة العامة للسياحة - محافظات غزة (2016)

وخلال تلك الحروب تم استهداف أكثر من 260 منشأة سياحية (مرخصة وغير مرخصة) بشكل مباشر وغير مباشر، موقعة أضراراً بالغة ما بين تدمير كامل وخسائر بالغة.

شكل رقم (2) رسم توضيحي لأعداد المنشآت المتضررة في قطاع غزة خلال الحرب



*المصدر: تقرير الإدارة العامة للسياحة - محافظات غزة (2016)

9. معوقات الاستثمار في فلسطين:

لا تزال الأوضاع السياسية غير المستقرة تشكل المخدّد الجوهري للاستثمار في فلسطين، حيث يؤكد تقرير "تقييم البيئة الاستثمارية"، الصادر عن البنك الدولي³¹، بأن "عدم الاستقرار السياسي والقيود المفروضة على الحركة والوصول إلى الموارد والأسواق تبقى المعيق الأساسي للنمو الاقتصادي في فلسطين". ووفقاً للتقرير، فالعقود الطويلة من الاحتلال وسياساته التوسعية والتجزئية استنزفت القاعدة الإنتاجية وتسببت في تفتيت الاقتصاد الفلسطيني. إضافة إلى ذلك، فإن الانقسام السياسي الفلسطيني والأزمات المالية التي عانتها الحكومات المتعاقبة، والعزلة القسرية عن الاقتصاد العالمي، كلها عوامل ترفع من تكلفة القيام بالأعمال وتساهم في خلق بيئة ينعدم فيها اليقين حول المخاطر المستقبلية وعوائد الاستثمار. نتيجة لذلك أشار تقرير البنك الدولي إلى أن "مستوى الاستثمار الخاص في الأراضي الفلسطينية لا يزال بعيداً كل البعد عن المستوى المطلوب لتغذية مناسبة للنمو الاقتصادي تكفي لخلق فرص عمل كافية وتحّد من البطالة". ومن هذا المنطلق، ينطبق على الاستثمار في القطاع السياحي الفلسطيني ما ينطبق على غيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث يعاني من مجموعة من المعوقات لا تختلف في جوهرها ونوعها عن تلك الموجودة في الاستثمارات الأخرى وسيتم تقسيمها إلى المجموعات التالية:

9.1. المعوقات الإدارية للاستثمار السياحي:

- البيروقراطية وطول فترة اجراءات الترخيص: تعد كثرة الاجراءات البيروقراطية في عملية ترخيص الاستثمارات بشكل عام والاستثمارات السياحية بشكل خاص من المعوقات التي تواجه المستثمرين في المجال السياحي، وبالرغم من أن ترخيص الاستثمارات السياحية في فلسطين تستغرق وقتاً وإجراءات روتينية، حيث يوجد هناك قصور في التشريعات وتعقيد في زمن الترخيص السياحي، وهذا يشكل أحد الأسباب التي لم تفسح المجال بعد أمام القطاع السياحي ليلعب دوره الحقيقي كمحرك فعلي للتنمية الاقتصادية في قطاع غزة بشكل خاص، حيث يناط بالجهات المعنية إعادة النظر بالتشريعات والقرارات الخاصة بالترخيص السياحي والأساليب التي تنتهجها الجهات الحكومية لاستكمال عملية الترخيص بمراحلها المختلفة، لأن عملية الترخيص السياحي وأسلوب تنفيذها تلعب في حد ذاتها دوراً ثنائياً الاتجاه، فكلما زادت المرونة والديناميكية في الترخيص السياحي وقصرت مدة تنفيذه كلما شجّع ذلك على تنشيط حركة الاستثمار السياحي³². وفيما يلي توضيح لإجراءات الترخيص للاستثمارات السياحية في فلسطين، حيث يبين الشكل التالي هذه الإجراءات بالترتيب.

شكل رقم (3) إجراءات ترخيص الاستثمار السياحي في فلسطين



(الباحث: 2020)

- شبهات الفساد والرشوة وعدم شفافية المعاملات التي لها علاقة بالاستثمار: حيث أن وجود الشفافية في المعاملات مع عدم وجود الرشوة يعد عنصراً هاماً بالنسبة للشركات المستثمرة والدول المضيفة؛ فالرشوة تعتبر منح مالي مقابل أي شيء آخر ذو قيمة لشخص آخر دون حق مقابل تمرير المعاملة أو تسهيلها، والفساد الإداري هو سلوك إداري غير رسمي بديل عن السلوك الرسمي التي تحتمه أسباب داخلية في المنظمات العامة نفسها وأسباب خارجية قد تكون فردية أو جماعية، كما قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو إدارية أو غيرها، وينطوي على إخلال الفرد الموظف بواجبات وظيفته أو القيام بأعمال مخزّمة عليه عن قصد رغم علمه بتعليمات عمله بالمنظمة، إما نتيجة الإهمال أو التسبب أو بقصد تعطيل العمل، أو بهدف تحقيق مكسب خاص يتحقق حينما يقبل الفرد الرسمي رشوة أو يطلبها أو يبتزها من الآخرين الذين يمثلون عملاء للمنظمة³³.

ويشير تقرير النزاهة ومكافحة الفساد لعام 2016 الصادر عن الائتلاف من أجل النزاهة والمساواة (أمان) أنه لم يظهر تغيراً جوهرياً فيما يتعلق بأشكال الفساد التي تكررت في فلسطين في الأعوام السابقة، حيث أظهر التقرير أن أكثر أشكال الفساد خلال العام 2016 كانت على التوالي، إساءة استخدام السلطة، المساس بالأموال العامة، إساءة الائتمان، الرشوة، اختلاس المال العام، الوساطة والمحسوبية، غسل الأموال، والامتناع عن تنفيذ قرارات قضائية³⁴. علماً بأن فلسطين كدولة غير مدرجة في تقرير الشفافية الدولية ومؤشر مدركات الفساد الذي يصدر عن مؤسسة الشفافية الدولية.

9.2. المعوقات الثقافية الاجتماعية:

إن أعظم الآثار الاجتماعية التي تشكل عقبة هامة أمام تطور المجتمعات هي مشكلة العمالة والتشغيل، حيث يؤثر التشغيل بشكل أساسي على الاستثمار من جهة ارتفاع المعدل السنوي للنمو الديموغرافي مقابل نمو سنوي أقل لمعدل التشغيل من جهة أخرى، وقد أدى الاختلال في التوازن الاجتماعي إلى تفاقم مشكلة البطالة، فقد شهدت البطالة في فلسطين ارتفاعاً خلال العشر سنوات الأخيرة من 21.7% إلى 27.1%.

في العام 2007، إلى 26.9% في نهاية العام 2016. وقد ارتفع معدل البطالة في الضفة الغربية من 17.9% عام 2007، إلى 18.2% في نهاية العام 2016، بينما في منطقة الدراسة بقطاع غزة، فقد ارتفعت البطالة من 29.7% في العام 2007 إلى 41.7% في نهاية العام 2016³⁵. بينما يمكن أن تمثل العوائق الثقافية لأي اقتصاد في التالي³⁶:

- **قصور في الوعي:** يسعى أصحاب المشروعات الاستثمارية في المجال السياحي إلى معرفة طبيعة الناس وثقافتهم بكل مضامينها المختلفة عند التخطيط للمشروعات السياحية، فمن الجيد أن تركز دراسات الجدوى على كل الأبعاد البشرية والاجتماعية والثقافية لتلك المناطق خصوصاً عند إنشاء المنتجعات والقرى السياحية. ولعله في قطاع غزة هناك قصور مزدوج من جانبي العرض والطلب، وكذلك الجانب الحكومي والأهلي في التوعية بأهمية السياحة والاستثمار السياحي من خلال مجموعة من الممارسات المنهجية التي قد تساهم في زيادة الوعي السياحي.
- **إهمال الصناعات التقليدية:** والتي تمثل عنصر جذب هام للسائحين الأجانب وتشجع الأسر القائمة عليها من جانب المسؤولين الرسميين والجمعيات الوطنية، حيث أن لهذه الأنشطة جدوى اقتصادية أكيدة، بالإضافة إلى إبراز القيم الفنية والجمالية في تراث وثقافة الجماعة المحلية وتعميق الإحساس بأهمية وأصالة هذا التراث واعتزاز الزائرين بهذه القيم. فالحصول على تذكارات من المنطقة التي يزورها السائحون تعتبر من الغايات الأساسية لهم بغض النظر عن القيمة السعوية، بحيث يحتفظ السائحون بهذه التذكارات، أو يهدونها للمقربون.
- **قلة المنشورات والكتيبات:** حيث تبرز هذه المنشورات مختلف الخصائص البشرية والتراثية للمجتمع، إلى جانب المقومات الطبيعية والاقتصادية في مناطق الجذب السياحي، ويمكن باستخدام تكنولوجيا الاتصالات المنتشرة اليوم لعب دور استراتيجي في تطوير السياحة لحث المواطنين والأجانب على ترسيخ ثقافة السياحة.
- **سوء شبكة الإنترنت:** تعتبر أسعار الانترنت في فلسطين بشكل عام وقطاع غزة خاصة مرتفعة إلى حد كبير، بحيث إن شبكة الإنترنت الموجودة هي (2G)، بحيث لا تتناسب سرعة الاتصال مع متطلبات السائحين، بحيث يمنع الاحتلال إدخال أو اعتماد شبكات إنترنت حديثة لشركات الاتصالات في فلسطين تحت ذرائع واهية، حيث يسهم الانترنت من خلال استخدام التطبيقات الالكترونية المنتشرة بمعرفة خرائط وأماكن المنتجعات والفنادق والوجهات السياحية واختيار شبكة المواصلات الأمثل والمبيت الأنسب.

9.3. المعوقات الاقتصادية:

- **النقص في البنية التحتية المادية والاجتماعية:** يفقد قطاع غزة لمشروعات البنية التحتية نتيجة لما يعانيه القطاع من حصار ظالم، وخاصة ما تعرض له خلال الحروب الثلاثة الأخيرة التي عصفت بقطاع غزة منذ العام 2008 وحتى العام 2014، وتدمير المطار الوحيد في قطاع غزة من قبل الاحتلال الإسرائيلي إبان انتفاضة الأقصى التي اندلعت في العام 2000، وتدمير أي آمال بإقامة ميناء بحري.
- **محدودية الموارد البشرية:** يعتبر تشغيل أشخاص ينقصهم التأهيل والتدريب الكافي سبباً في فشل هذه المشروعات؛ فالسياحة هي صناعة خدمات تتطلب مستوى عالي من المهارات سواء الخدمات السياحية المباشرة في المشروعات السياحية أو الخدمات المتصلة بها. وتعاين غزة من نقص في الكوادر البشرية المدربة في المجال السياحي، بحيث إن الكليات السياحية والتخصصات السياحية في الكليات بقطاع غزة أمست بدون طلب، مما ساعد في انخفاض الاستثمار في القطاع السياحي.
- **عدم الاستقرار الاقتصادي:** حيث يعتبر الاستقرار الاقتصادي للدولة عاملاً حاسماً ومهماً لاستقطاب المستثمر الأجنبي ومنع هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، إذ أن المستثمر يسعى أساساً وراء استغلال أمواله ووحداته الإنتاجية إلى تحقيق عوائد مجزية، ولن يتسنى له ذلك إلا إذا كان اقتصاد الدولة التي يستثمر فيها مستقرًا، ويظهر عدم الاستقرار الاقتصادي في حالات من أهمها التضخم والانخفاض المستمر للعملة الوطنية³⁷. وتتفاقم المشاكل الاقتصادية في فلسطين نتيجة لارتباط الاقتصاد الفلسطيني باقتصاد الاحتلال الإسرائيلي، حيث لا يوجد عملة وطنية في فلسطين فهي تستخدم الشيكل الإسرائيلي بشكل أساسي والدينار الأردني والدولار الأمريكي أيضاً. وشهد معدل التضخم في فلسطين والدول المجاورة اتجاهات متباينة خلال فترة نهاية العام 2015، إذ يلاحظ أن

التغيرات في معدل التضخم في فلسطين خلال هذه الفترة كانت متناقضة مع التغيرات في معدل التضخم في كل من (إسرائيل) والأردن، على عكس ما كان دارجاً في الفترات السابقة، لكنها أكثر اتساقاً مع مثيلتها في مصر. وقد عاد معدل التضخم في فلسطين للنمو مجدداً إلى نحو 1.5% على الأساس السنوي مقارنة مع 0.9% منتصف العام 2015 جراء نمو الأسعار في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على حد سواء³⁸.

9.4. المعوقات السياسية:

إن توفر الاستقرار السياسي يعتبر أحد أهم مقومات البيئة السياسية في أي مجتمع، ويقصد بالبيئة السياسية كل ما يتعلق بنظام الحكم وشكل الطبقة الحاكمة، والأوضاع الحزبية أو الطبقية ودرجة الوعي والنضج السياسي، وكل ما يترتب على ذلك من مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية، والواقع أن الدول التي تسودها أوضاع سياسية غير مستقرة لا يمكنها أن توفر المناخ المناسب للاستثمار، خاصةً الاستثمار الخاص والوطني والأجنبي، وبالتالي تحد من قدرة الاقتصاد على استيعاب وتوظيف الاستثمار، فعدم الاستقرار يؤخر من جهة خطوات التنمية المرسومة لأنه يفرض بالأمور إلى عدم الاستقرار، مما يدفع رجال الأعمال في الدول النامية إلى توجيه استثماراتهم إلى مشروعات لا تضيف إلى بناء التنمية في الاقتصاد الوطني أو إلى اكتنازها ووضعها بعيداً عن مجالات الاستثمار التي يتأثر سريعاً بالواقع السياسي. ويرتبط الاستقرار السياسي بمدى خلو الدولة من الاضطرابات الأهلية والأمنية كالثورات والانقلابات والفتن وأعمال العنف والحروب، بالإضافة إلى مدى التزام الحكومات بما تتضمنه القوانين الاستثمارية، وبما تعقده من اتفاقيات مع المستثمرين، ومدى مراعاة مصلحة المستثمر من قبل المسؤولين عند تفسير تلك القوانين والاتفاقيات وتنفيذها، وتتحكم طبيعة العلاقات بين البلدان في تصدير الاستثمارات من بلد لآخر، ويضاف إلى ذلك طبيعة النظام السياسي القائم في دولة ما، إذ لا شك أن الدول التي تتمتع بالديمقراطية توفر قدراً من الأمان لرأس المال المحلي والأجنبي وتتسم سياستها بالوضوح والشفافية واحترام الحقوق والالتزام بالنصوص القانونية³⁹.

ويعتبر الانقسام الفلسطيني الذي ساد بعد العام 2007 وما تبعه من انشطار سياسي واجتماعي بين جناحي الوطن (الضفة الغربية، وقطاع غزة) من أهم المعوقات التي قد تؤدي لغياب التنسيق بين وزارات الوطن المختلفة بما فيها وزارة السياحة، بحيث يوجد في كل شطر من الوطن يوجد وزارة مختلفة ويكاد التنسيق بينهما يكون في أدنى مستوياته حتى في ظل تحسن العلاقات السياسية بين التنظيمات السياسية الكبرى.

9.5. سبل التغلب على معوقات الاستثمار السياحي:

- تعتبر عملية التغلب على المعوقات الاستثمارية في البلدان النامية أمراً ليس باليسير، ولكنه يحتاج إلى دعم واهتمام واسع من كافة الأطراف ذات المسؤولية لمواجهة هذه العراقيل، إلا أنه يمكن إجمال سبل التغلب على معوقات الاستثمار السياحي بقطاع غزة في الآتي:
- **تطوير وترقية البيئة الإدارية:** ويمكن تطوير البيئة الإدارية الخاصة بالاستثمارات بصورة تتوافق وتناسب مع التطور التكنولوجي الحاصل في جميع المجالات، حيث يمكن استخدام إجراءات الترخيص بصورة إلكترونية مما يؤدي إلى تقليص قنوات الترخيص الإداري للاستثمارات السياحية، وذلك بالإضافة على زيادة الشفافية في المعاملات الإدارية الخاصة بهذه الاستثمارات.
- **زيادة الوعي والتثقيف المجتمعي:** فهناك مجموعة من الأدوار التي يمكن أن يقوم بها الحكومة والقطاع الخاص على حد سواء في زيادة الوعي نحو أهمية السياحة والاستثمار فيها، وكذلك تشجيع الاستثمارات المساندة للقطاع السياحي من الصناعات التقليدية التي تعكس الصورة الجمالية الجاذبة للاستثمار والسائح على حد سواء.
- **إنعاش البيئة الاقتصادية والسياسية:** يمكن إنعاش الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة من خلال التعاون العربي المشترك، والضغط على الاحتلال في المحافل الدولية بفك الحصار الظالم على غزة، والذي من شأنه أن يذيب إلى حد كبير الإشكاليات الاقتصادية والسياسية في قطاع غزة. ولا يمكن إغفال أهمية رأب الانقسام السياسي بين شطري الوطن بعد عام 2007، وكان للاحتلال أثراً بالغاً في إيجاده وزيادة تعقيده، والذي على أثره بقي قطاع غزة تحت حصار صهيوني واعتداءات متكررة كان آخرها الحرب على غزة في مايو 2021، وتعتمد فيها الاحتلال بدمير العديد الاستثمارات والبنى التحتية في مختلف القطاعات.

10. النتائج ومناقشتها:

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك أثر متوسط عكسي ذو دلالة إحصائية عند ($\alpha \leq 0.05$) بين كل من المعوقات الإدارية، الاقتصادية، السياسية، والثقافية الاجتماعية، على التنمية الاقتصادية في قطاع غزة.

وقد توافقت النتائج المتعلقة بالمعوقات الإدارية مع دراسة (حماد، 2013)⁴⁰ في أن هناك قصور في القوانين والتشريعات الفلسطينية الخاصة بالسياحة، ودراسة (الزين، 2013)⁴¹ التي عزت تدني الاستثمارات إلى معوقات تتعلق بالمناخ الاستثماري بشكل عام؛ إلا أنها أثبتت أن الاستثمار الأجنبي لا يؤثر على التنمية الاقتصادية في قطاع غزة. وكذلك توافقت مع دراسة (نصر، 2008)⁴² في ضعف الحوافز والضمانات التي يقدمها قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني على أرض الواقع. ودراسة (مختار، 2013)⁴³ بأن هناك معوقات إدارية للتنمية الاقتصادية في السودان، من أهمها عدم وجود خارطة استثمارية تمثل دليل للمستثمر الأجنبي لمساعدته في اتخاذ قراره الاستثماري. بينما دراسة (Bojanic and Lo 2016)⁴⁴ أوضحت أن نقص البيانات حول السياحة يعتبر معيقاً للاستثمار السياحي، وهذا ما توصلت له دراسة (Ashe, 2005)⁴⁵، في أن وجود قاعدة بيانات موثوقة عن السياحة لها أثر كبير في التنمية السياحية والحد من الفقر.

وتوافقت النتائج المتعلقة بالمعوقات الاقتصادية مع دراسة (العرجة، 2013)⁴⁶ بأن هناك تشوهات هيكلية في الاقتصاد الفلسطيني أدت إلى إعاقة الاستثمار في القطاعات المختلفة، ودراسة (سعيد، 2017)⁴⁷ التي أظهرت وجود معوقات اقتصادية أدت لتراجع الاستثمارات السياحية التي تعتبر أهم الأنشطة التي تساهم في التنمية الاقتصادية، أما دراسة (حابس، 2017)⁴⁸، في أن عدم الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة يعتبر معيقاً للإنتاج السياحي وزيادة الاستثمارات في الجزائر.

أما المعوقات السياسية للاستثمار السياحي، فقد تصدرت قائمة المعوقات التي تؤثر على التنمية الاقتصادية، وذلك لحساسية القطاع السياحي الشديدة للظروف السياسية. وتوافقت النتائج مع دراسة (مقداد، شكشك، 2015)، (العرجة، 2013)، (حماد، 2013)، (الزين، 2013)، و(الفاخ، 2012) حيث أعاقَت الظروف السياسية الاستثنائية لفلسطين بشكل عام وقطاع غزة بشكل خاص نمو الاستثمارات السياحية مما أدى إلى انخفاض كبير في مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي والذي يعتبر أحد المؤشرات الرئيسية للتنمية الاقتصادية. ومن أهم تلك المعوقات استمرار الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته التعسفية التي تحول دون استغلال الفلسطينيين لمصادرهم السياحية. وتوافقت أيضاً مع دراسة (سعيد، 2017) في أن الظروف السياسية التي عانت منها الدولة السورية بعد المؤامرة التي كادت أن تؤدي بالدولة بعد العام 2011 أدت إلى تراجع السياحة بشكل ملحوظ مما أدى لتراجع مساهمتها في التنمية الاقتصادية، وكذلك مع دراسة (مقابلة، 2002)⁴⁹ في أن هناك تدني بالاهتمام بالاستثمارات السياحية في الأردن إثر وجود حالة من عدم الاستقرار السياسي، وكذلك دراسة (محمود، حسن، 2016)⁵⁰ والتي توصلت إلى أن هناك العديد من المعوقات السياحية في مصر نتيجة الحساسية المفرطة للسياحة تجاه الاضطرابات السياسية في المنطقة.

أما نتائج المعوقات الثقافية الاجتماعية، فقد توافقت مع دراسة (مقداد، شكشك، 2015)، في أن هناك ضعف في الاهتمام بالسياحة في المناهج التعليمية الفلسطينية، والتي تعتبر محفزاً أساسياً يؤدي إلى زيادة نية الطلبة في التوجه نحو الاستثمار في المشاريع السياحية إذا توفرت لهم فرصاً مستقبلية.

10.1. نتائج تحليل الإنحدار: للوقوف على مستوى تأثير أبعاد معوقات الاستثمار السياحي (المعوقات الإدارية والقانونية، المعوقات

الاقتصادية، المعوقات السياسية، المعوقات الثقافية الاجتماعية) مجتمعة على التنمية الاقتصادية، تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد باستخدام طريقة Stepwise ويمكن استنتاج ما يلي:

يبين نموذج الانحدار النهائي باستخدام طريقة Stepwise أن التنمية الاقتصادية والتي قيست من خلال مؤشر (متوسط عدد السائحين أسبوعياً، متوسط الإيرادات السنوية، وحجم رأس المال المستثمر) وهو يمثل المتغير التابع يتأثر بصورة جوهرية وذات دلالة إحصائية بكل من المتغيرات المستقلة (المعوقات الإدارية والقانونية، المعوقات الاقتصادية، المعوقات السياسية).

جدول (1) نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد أبعاد معوقات الاستثمار السياحي على التنمية الاقتصادية (متوسط عدد السائحين أسبوعياً)

المتغير التابع	(R)	(R ²)	F	DF	Sig.	β	T	Sig.
الارتباط	معامل التحديد	المحسوبة	الحرية	درجات	مستوى الدلالة	معامل الانحدار	المحسوبة	مستوى الدلالة
التنمية الاقتصادية متوسط عدد السائحين (أسبوعياً)	-	0.455	6.23	101	0.000	المقدار الثابت	-	0.000
						المعوقات الإدارية والقانونية	-	0.000
						المعوقات الاقتصادية	-	0.000
						المعوقات السياسية	-	0.000
						المتغير المستبعد من النموذج لعدم الدلالة الاحصائية	-	0.000
						المعوقات الثقافية والاجتماعية	-	0.092

أظهرت نتائج التحليل أن معامل الارتباط بلغت -0.455، بينما بلغ معامل التحديد المعدل 0.207 و هذا يعني أن 20.7% من التغير في التنمية الاقتصادية (متوسط عدد السائحين أسبوعياً) يعود الى تأثير المتغيرات المستقلة التالية (المعوقات الإدارية والقانونية، المعوقات الاقتصادية، المعوقات السياسية) والباقي 79.3% يعود لعوامل أخرى تؤثر على المتغير التابع التنمية الاقتصادية، حيث تم استبعاد المتغير (المعوقات الثقافية الاجتماعية) لعدم وجود تأثير ذا دلالة احصائية حسب طريقة Stepwise مع التنمية الاقتصادية.

جدول (2) نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد أبعاد معوقات الاستثمار السياحي على التنمية الاقتصادية (متوسط الإيرادات السنوية)

المتغير التابع	(R)	(R ²)	F	DF	Sig.	β	T	Sig.
الارتباط	معامل التحديد	المحسوبة	الحرية	درجات	مستوى الدلالة	معامل الانحدار	المحسوبة	مستوى الدلالة
التنمية الاقتصادية متوسط الإيرادات السنوية	-	0.523	7.52	101	0.000	المقدار الثابت	-	0.000
						المعوقات الإدارية والقانونية	-	0.000
						المعوقات الاقتصادية	-	0.000

	2	7								
0.00 0	- 4.32 5	- 986994.17 4	المعوقات السياسية							
0.00 2	- 2.98 3	- 410206.85 8	المعوقات الثقافية والاجتماعية							

بينما أظهرت نتائج التحليل أن معامل الارتباط بلغت 0.523 -، بينما بلغ معامل التحديد المعدل 0.273 و هذا يعني أن 27.3% من التغير في التنمية الاقتصادية (متوسط الإيرادات السنوية) يعود الى تأثير المتغيرات المستقلة التالية (المعوقات الإدارية والقانونية، المعوقات الاقتصادية، المعوقات السياسية، المعوقات الثقافية الاجتماعية) والباقي 72.7% يعود لعوامل أخرى تؤثر على المتغير التابع التنمية الاقتصادية.

جدول (3) نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد أبعاد معوقات الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية (حجم رأس المال المستثمر)

المعوقات	(R)	(R ²)	F	DF	درجات	Sig.	معامل الانحدار	T	Sig.
المعوقات	الارتباط	معامل التحديد	الحسوبة	الحرية	درجات	الدلالة	β	الحسوبة	مستوى الدلالة
المعوقات الثقافية والاجتماعية	- 0.59 8	0.35 7	8.53 2	10 1	4	0.00 0	- 1007263.94 1	3.21 5	0.00 0
المعوقات السياسية							- 5000000.27	2.34 6	0.02 7
المعوقات الاقتصادية							- 6750362.38 9	2.41 0	0.02 4
المعوقات الإدارية والقانونية							- 4000000.08	2.70 7	0.01 2
المقدار الثابت							10000000.8	2.59 2	0.01 3

أما أظهرت نتائج التحليل أن معامل الارتباط بلغت 0.598 -، بينما بلغ معامل التحديد المعدل 0.357 و هذا يعني أن 35.7% من التغير في التنمية الاقتصادية (حجم رأس المال المستثمر) يعود الى تأثير المتغيرات المستقلة التالية (المعوقات الإدارية والقانونية،

المعوقات الاقتصادية، المعوقات السياسية) والباقي 64.3% يعود لعوامل أخرى تؤثر على المتغير التابع التنمية الاقتصادية، حيث تم استبعاد المتغير (المعوقات الثقافية الاجتماعية) لعدم وجود تأثير ذا دلالة إحصائية حسب طريقة Stepwise مع التنمية الاقتصادية.

هناك العديد من العوامل الأخرى التي قد تؤثر على التنمية الاقتصادية خلاف المعوقات المذكورة في الدراسة، ومن هذه

العوامل على سبيل المثال:

- المشاكل البيئية والتي تشكل معيقاً كبيراً للاستثمارات السياحية، سيما تصريف مياه الصرف الصحي في البحر ومكببات النفايات على شاطئ البحر.
- انخفاض تمثيل الإناث في القوى العاملة في القطاع السياحي، حيث إن مساهمة الإناث في القوى العاملة في السياحة ضئيلة جداً حسب نتائج الدراسة.
- انخفاض مستوى الوعي السياحي، خصوصاً الذي يجب أن يكون في المؤسسات التعليمية والذي يمكن تنميته من خلال افتتاح تخصصات ترفد القطاع السياحي بالموارد البشرية المؤهلة.
- لا يوجد عدالة في توزيع الاستثمارات السياحية على كافة محافظات قطاع غزة، حيث إنها غير موزعة بشكل يتناسب مع التوزيع السكاني.
- عدم وجود خطة تسويقية شاملة للقطاع السياحي محلياً وعربياً ودولياً من خلال القنوات الدبلوماسية والإعلام، ومواقع التواصل الاجتماعي.
- انتشار الأفكار المتشددة في قطاع غزة، حيث يجب التشديد على محاربة الإرهاب الفكري المتنامي والذي يرى قد في السياحة فساداً مطلقاً، والعمل على إنشاء سياحة متوازنة لا تخضع للفكر المتشدد ولا تتماهى مع الانحراف الأخلاقي، وذلك من خلال دراسة السياحة في الدول المشابهة ظروفها لظروف قطاع غزة.

خاتمة:

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك أثر متوسط عكسي ذو دلالة إحصائية عند ($\alpha \leq 0.05$) بين كل من المعوقات الإدارية، الاقتصادية، السياسية، والثقافية الاجتماعية، على التنمية الاقتصادية في قطاع غزة. وأثبتت الدراسة أن هناك قصور في الدعم الحكومي لمنشآت الاستثمار السياحي في ظل ما تعانيه من ظروف صعبة نتيجة الوضع الاقتصادي والسياسي المتدهور بغزة. واعتبر المستوى المعيشي المتدني وانخفاض القدرة الشرائية من الأسباب الأساسية التي تؤجل قرار الاستثمار في القطاع السياحي، بينما يعاني قطاع غزة خصوصاً من صعوبات وعقوبات من قبل الاحتلال الإسرائيلي تحول دون قدرته على استيراد المستلزمات التي تحتاجها الاستثمارات السياحية بقطاع غزة. أثبتت الدراسة أن المعوقات السياسية من أكثر المعوقات تأثيراً على الاستثمار في القطاع السياحي، والتي تنعكس آثارها على التنمية الاقتصادية بشكل عام.

بيّنت الدراسة أن هناك تشوهات هيكلية في الاقتصاد الفلسطيني وهي نتيجة تراكمية أساسية للاتفاقات الاقتصادية الظالمة التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي على الفلسطينيين من خلال الاتفاقات السياسية.

يعتبر القطاع السياحي الفلسطيني من القطاعات الناشئة التي تستطيع إذا ما توفرت لها الظروف الاقتصادية والسياسية الملائمة أن ترتقي إلى مصاف الدول السياحية، حيث تتمتع فلسطين ومنطقة الدراسة بالعديد من المقومات السياحية الهامة على الصعيد الطبيعي، والبيئي، والديني، والعلاجي وغيره من أنماط السياحة التي تعتبر مصدر جذب للسائحين، وإن هذه الظروف مرهونة إلى حد ما بتسوية القضية الفلسطينية عربياً ضمن خطط متكاملة لدعم فلسطين وتقديم ضمانات تساعد في إنشاء البنى التحتية اللازمة والملائمة للاستثمارات السياحية.

- 1 الفالح، بلال، "رصد واقع السياحة في فلسطين-تقرير تحليلي"، مركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، 2014، ص 12.
- 2 المخطارية، حري، "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي في دول المغرب العربي"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2017.
- 3 سعيد، إبراهيم، "مقومات الاستثمار السياحي في محافظة اللاذقية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد (38)، العدد (2)، 2016.
- 4 حيزية، هني، وحنان، بن الطيب، "معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر- مخطط التهيئة السياحية 2025- دراسة نموذجية لولاية الشلف، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2016.
- 5 سالم، محمود، "فرص الاستثمار السياحي في مصر: الإمكانيات والقيود"، مجلة كلية السياحة والفنادق، جامعة الفيوم، المجلد التاسع، العدد (1/2)، سبتمبر، 2015.
- 6 محمود، مروة عبد التواب، وحسن، سوزان بكري، وآخرون، "تأثير الاستثمار السياحي العربي على حجم السياحة العربية البينية إلى مصر"، مجلة كلية السياحة والفنادق، جامعة الفيوم، المجلد العاشر، العدد 1، 2016.
- 7 D.F. Meyer and N. Meyer, "The role and impact of tourism on local economic development: A comparative study", African Journal for Physical, Health Education, Recreation and Dance (AJPHERD), Volume 21 (1:1), Marcdh, 2015, PP. 197-214.
- 8 العرجة، نهاد، "معوقات الاستثمار في قطاع غزة وسبل التغلب عليها"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2013.
- 9 حماد، عبد القادر، "معوقات التنمية السياحية في فلسطين الضفة الغربية وقطاع غزة، دراسة في جغرافية السياحة"، المجلة الأردنية في العلوم الاجتماعية، المجلد 6، العدد 2، الأردن، 2013.
- 10 اسماعيل، نسرين عثمان، "مشاكل ومعوقات السياحة وأثرها في جذب الاستثمارات -دراسة حالة ولاية البحر الأحمر-"، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد البحث، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة البحر الأحمر، السودان، 2009.
- 11 سالم، محمود معوض، "فرص الاستثمار السياحي في مصر: الامكانيات والقيود، مجلة كلية السياحة والفنادق - جامعة الفيوم، المجلد التاسع، العدد (1/2)، سبتمبر 2015، ص 77.
- 12 بدر حميد عساف، تنمية الموارد السياحية، دار الراية، عمان، 2016، ص 179.
- 13 United Nations Conference, Recommendations on International Travel and Tourism, Rome, 1963, P5.
- 14 بن منصور، موسى، مرجع سابق، ص 223.
- 15 حيزية، هني، وحنان، بن الطيب، مرجع سابق، ص 18.
- 16 نبيل الروبي، اقتصاديات السياحة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2008، ص 24.
- 17 بولمخ منيرة، بوسعدي إلهام، اشكالية تمويل الاستثمار السياحي بالجزائر، ورقة بحثية، الملتقى الدولي بعنوان "الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة"، يومي 26، 27 نوفمبر 2014، المركز الجامعي، تيبازة، ص 5.
- 18 البطوطي، سعيد، التسويق السياحي، مكتبة الإنجلو المصرية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2012، ص 43.
- * إجمالي الناتج المحلي (GDP) Gross Domestic Product: هو عبارة عن القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بها بشكل محلي والتي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية محددة.
- 19 القرشي، مدحت، "التنمية الاقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 125.
- * أمارتيا كومار سن : Amartya Kumar Sen، هو عالم اقتصاد وفيلسوف هندي، يعمل بالتدريس في المملكة المتحدة والولايات المتحدة. قدم إسهامات عديدة حول اقتصاد الرفاه، نظرية الخيار الاجتماعي، العدالة الاجتماعية والاقتصادية ونظريات اقتصادية حول الجماعات، ومؤشرات قياس رفاه مواطني الدول النامية، و حصل على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية عام لعمله عن اقتصاد الرفاه.
- 20 Naftziger, wayne., from seers to sen: the meaning of economic development, paper presented to the un university, world Institute for development economic research jubilee conference, Manhattan, USA, 2005.
- 21 الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، التقرير السنوي، 2003.

- ²² الوحش، صابر المهدي، "معوقات الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الليبي"، مجلة جامعة الزيتونة، العدد 5، ليبيا، 2013، ص 125.
- ²³ كاظم، أسعد وآخرون، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية"، مجلة جامعة البصرة للعلوم الاقتصادية، العدد 20، شباط 2008، ص 5-9.
- ²⁴ الوحش، صابر المهدي، مرجع سابق، ص 133.
- * المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) هي مؤسسة عربية إقليمية ذات كيان قانوني مستقل، أسست عام 1974 بموجب اتفاقية متعددة الأطراف وقعتها كافة الدول العربية، وقد باشرت أعمالها ي مطلع أبريل عام 1975، وتضم في عضويتها بعض الهيئات العربية والدولية، وتتخذ المؤسسة من دولة الكويت مقراً دائماً لها.
- ²⁵ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أحكام تشجيع الاستثمار في اتفاقيات الاستثمار الدولية، سلسلة الأونكتاد بشأن سياسات الاستثمار الدولية لأغراض التنمية، 2008، ص 5.
- * اندلاع انتفاضة الأقصى الثانية، بعدما قام رئيس الوزراء الإسرائيلي المجرم (شارون) بالدخول إلى باحات المسجد الأقصى المبارك وتدنيسها.
- ²⁶ مركز تطوير القطاع الخاص، دراسة مسحية لمحددات الاستثمار في مناطق السلطة الفلسطينية، 2013.
- ²⁷ نصر، لؤي، 2008، دور هيئة تشجيع الاستثمار في تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي في فلسطين (دراسة حالة قطاع غزة)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- ²⁸ قانون ضمانات وحوافز الاستثمار المصري، القانون رقم (8) لسنة (1997).
- ²⁹ المفتي، جامعة بير زيت، قرار بقانون رقم (7) لسنة 2014م بشأن تعديل قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني رقم (1) لسنة 1998 وتعديلاته، موقع الكتروني، <http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=16582>، تاريخ الدخول 29 سبتمبر 2018م.
- ³⁰ الإدارة العامة للسياحة والآثار - محافظات غزة، تقرير مفصل، 2016.
- ³¹ تقرير البنك الدولي <http://www.worldbank.org/en/news/press-release/2014/09/16/palestinian-economy-in-decline-and-unemployment-rising-to-alarming-levels>
- ³² شكشك، رمزي، "واقع السياحة في قطاع غزة وآفاق تنميتها- الفنادق كدراسة حالة"، 2014، مرجع سابق، ص 93.
- ³³ علوان، قاسم نايف، تأثير العدالة التنظيمية على انتشار الفساد الإداري - دراسة ميدانية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 07، 2007، ص 62-64.
- ³⁴ التقرير السنوي التاسع، واقع النزاهة ومكافحة الفساد، الائتلاف من أجل النزاهة والمساواة (أمان)، مارس 2017، ص 11.
- ³⁵ تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017.
- ³⁶ عراب، عبد العزيز، استراتيجيات تسويق الخدمات السياحية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011، ص 157.
- ³⁷ ولد محمود جدو، يحيى، الاستثمار في البلدان النامية المعوقات وسبل التطوير - دراسة حالة موريتانيا، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011، ص 73.
- ³⁸ سلطة النقد الفلسطينية، 2016، تقرير التضخم: الربع الرابع، 2015.
- ³⁹ حيزية، هني، معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر، مرجع سابق، ص 86.
- ⁴⁰ حماد، عبد القادر، "معوقات التنمية السياحية في فلسطين الضفة الغربية وقطاع غزة، دراسة في جغرافية السياحة"، المجلة الأردنية في العلوم الاجتماعية، المجلد 6، العدد 2، الأردن، 2013.
- ⁴¹ الزين، اسماعيل، "الاستثمار الأجنبي في الأراضي الفلسطينية وأثره على التنمية الاقتصادية - خلال الفترة 1995-2010"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2013.
- ⁴² نصر، لؤي، "دور هيئة تشجيع الاستثمار في تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في فلسطين - دراسة حالة قطاع غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008.
- ⁴³ مختار، الفاتح محمد عثمان، "الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان خلال الفترة من عام 2000-2010م"، مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا (أماراباك)، المجلد 4، العدد 11، الولايات المتحدة الأمريكية، 2013.
- ⁴⁴ Bojanic, D. C. and M. Lo, "A comparison of the moderating effect of tourism reliance on the economic development for islands and other countries." Tourism Management 53: 207-214, 2016.

⁴⁵ Ashe, John, "Tourism investment as a tool for development and poverty reduction; the experience in small Island Developing States (SIDS)" Barbuda Edition, New York, USA, 2005.

⁴⁶ لعرجة، نهاد، "معوقات الاستثمار في قطاع غزة وسبل التغلب عليها"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2013.

⁴⁷ سعيد، إبراهيم، "مقومات الاستثمار السياحي في محافظة اللاذقية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد (38)، العدد (2)، 2016.

⁴⁸ حابس، آمال، وزرقين عبود، "الاستثمار السياحي كخيار استراتيجي لتحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر"، مجلة دراسات لجامعة عمار ثليجي الأغواط، العدد 54، الجزائر، 2017.

⁴⁹ مقابلة، خالد، "واقع وآفاق الاستثمار السياحي في الأردن"، مجلة إريد للبحوث والدراسات، المجلد 4، العدد 2، 2002.

⁵⁰ محمود، مروة عبد التواب، وحسن، سوزان بكري، وآخرون، "تأثير الاستثمار السياحي العربي على حجم السياحة العربية البينية إلى مصر"، مجلة كلية السياحة والفنادق، جامعة الفيوم، المجلد العاشر، العدد 1، 2016.